

الطلاق

مدخل سوسيو أنثروبولوجي لدراسة الظاهرة

د. كمال بوقرة - جامعة باتنة.

مدخل:

يعتبر الطلاق حدثاً أسرياً مهماً حيث تتحول وتتغير أوضاع الأسرة بعد حدوثه تغييراً جذرياً سواء بالسلب أو بالإيجاب، ويعد الطلاق بمثابة الفأس التي تهوي على بنيان الأسرة فتدكه فيتغير بعده بناء الأسرة ووظائفها وتتغير المراكز والأدوار فيها، والطلاق هو الحدث الذي ينهي العلاقة الزوجية بين الرجل والمرأة بشكل نهائي أو قابل للتراجع.

يعتبر الطلاق مشكلة اجتماعية تهدد شبكة العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة وفي المجتمع ككل، بل وتهدد كيان الأسرة بكامله، وذلك من خلال الآثار الاجتماعية والنفسية التي يخلفها، ويعتبر كذلك المخرج المقبول اجتماعياً لإنهاء مشروع الزواج الفاشل حتى يعطي فرصة أخرى للزوجين كي يقيما علاقة زوجية جديدة.

فهو من جهة مشكلة تتأثر بها الأسرة وخاصة الأبناء والزوجة، ومن جهة أخرى يعتبر مخرجاً من بعض الأزمات الأسرية التي ينعدم أو يستحيل فيها التوافق بين طرفي العلاقة الزوجية.

ومع التطورات التي تشهدها المجتمعات البشرية المنبثقة عن التطورات التكنولوجية والاقتصادية، وتغير مركز ومكانة المرأة في الأسرة وفي المجتمع عموماً، أصبح الطلاق ظاهرة اجتماعية ملفتة للانتباه، حيث نجد أن نسبة عالية من الزيجات لا تستمر إلا لمدة محدودة، وتختلف هذه النسب من مجتمع إلى آخر بحسب المنظومة القيمية والثقافية والقانونية لهذا المجتمع أو ذلك، وبحسب مستوى التطور التكنولوجي والاقتصادي، ففي الوقت الذي نجد فيه مجتمعات تحرم الطلاق تحريماً مطلقاً نجد مجتمعات أخرى لا تعير اهتماماً لهذه الظاهرة إلا من خلال معالجة آثاره وانعكاساته، وفي الوقت نفسه نجد مجتمعات أخرى تضع عراقيل وعوائق للحد من هذه الظاهرة ومن انعكاساتها على الأفراد والأسر والمجتمع.

«ولقد أصبح الطلاق من الظواهر الشائعة والمتزايدة باطراد في المجتمعات الغربية أساساً وفي المجتمعات الأخرى إلى حد أقل بكثير. وتدل آخر المسوح والإحصاءات على أن أربعين بالمائة من الزيجات في بريطانيا اليوم تنتهي بالطلاق وأن هذه النسبة قد بدأت بالاستقرار عند هذا المستوى خلال السنوات العشرين الماضية»⁽¹⁾.

«وغالبا ما تعلن وسائل الإعلام الأمريكية عن نسبة الطلاق تصل إلى حالة واحدة لكل حالتين زواج»⁽²⁾ أي بنسبة 33 بالمائة من الزيجات. وفي الوطن العربي أصبح الطلاق شائعا وتزايد نسبه من عام إلى آخر على الرغم من أن الإسلام يعتبر الطلاق أبغض الحلال إلى الله، ولكن يبدو أن التحولات الاجتماعية والثقافية التي تعيشها المجتمعات العربية، وكذلك تطور نظرة الفرد العربي للزواج وأهدافه أدى إلى شيوع هذه الظاهرة وازديادها بشكل أصبح يقلق المهتمين بالدراسات الاجتماعية في الوطن العربي بالإضافة إلى المسؤولين والمؤسسات الاجتماعية «فقد بلغت نسب الطلاق في مصر مثلا في السنوات الأخيرة 264 ألف حالة طلاق، كما بلغت نسبته في الإمارات العربية المتحدة نسبة 48 بالمائة و46 بالمائة في دولة الكويت، و34 إلى 35 بالمائة في مملكة البحرين، و38 بالمائة في دولة قطر و20 بالمائة في المملكة العربية السعودية..»⁽³⁾.

وقد بلغت نسب الطلاق في بلدان المغرب العربي مستوى مقلق حيث بلغت في تونس 30 بالمائة وفي المغرب 20 بالمائة ي بعض الإحصائيات أما في الجزائر فقد بلغت 17 بالمائة.

حيث كشفت أشغال الأيام الدراسية الوطنية حول الأبعاد القانونية والاجتماعية في تعديل قانون الأسرة، التي نظمها قسم الحقوق بجامعة عمار ثلجي بالأغواط سنة 2005 عن تنامي حالات الطلاق بالمجتمع الجزائري، حيث يسجل حالة طلاق في كل ست (06) حالات زواج، كما كشفت الدراسات المقدمة خلال هذه الأيام الدراسية عن ظاهرة الطلاق في ولاية الأغواط مثلا -على قلة الكثافة السكانية فيها- في السنوات الخمس الأخيرة حيث تشير آخر الإحصائيات تسجيل 981 قضية في الأحوال الشخصية في سنة 2005، منها 390 قضية تخص الطلاق، بينما سجل في سنة 2004م 291 حالة، وفي سنة 2003 تم تسجيل 321 حالة، و271 حالة في سنة 2002، وفي سنة 2001 تم تسجيل 205 حالة أما في سنة 2000 فقد تم تسجيل 292 حالة.

ومن جهة أخرى يوجد في الجزائر 40 ألف امرأة مطلقة أجيرو نشطة (عاملة) مقابل 07 آلاف و300 رجل مطلق أجيرو من مجموع 4 ملايين و600 ألف وهي الفئة النشطة المحصاة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي⁽⁴⁾.

وقد أكدت معظم الدراسات أن أغلب حالات الطلاق تحدث في العام الأول من الزواج، وأنه في أغلب الأحيان يكون الطلاق قبل الإنجاب، وفي حالات أقل يكون عند وجود طفل واحد، وتقل هذه النسب كلما زاد عدد الأولاد.

ولتوضيح مدى اطراد هذه الظاهرة وزيادتها من سنة إلى أخرى سنورد هذا الجدول البياني الذي يبين حالات الطلاق المتزايد بدءا من عام 1920 إلى غاية 1990.

الجدول رقم (1) يوضح تزايد حالات الطلاق⁽⁵⁾

العام	حالة طلاق لكل 100 حالة زواج واقعة فعلا	حالة طلاق لكل 100 امرأة من عمر يبدأ بـ 15 عاما فأكثر
1920	13.4	07.00
1930	17.00	07.50
1940	16.90	08.70
1946	26.10	17.80
1950	23.10	10.30
1960	25.80	09.20
1970	32.80	14.90
1980	49.70	22.60
1990	51.30	24.20

يعرض هذا الجدول وجود نسبة 51.30 بالمائة حالة طلاق في سنة 1990، كذلك يعرض هذا الجدول تزايد نسب الطلاق واطرادها بمرور الزمن وخاصة في الثلاثين سنة الأخيرة، «بل إن هناك 70 بالمائة من المتزوجات تطلقن قبل وصولهن سن 35 سنة وتزوج نصفهن بعد مرور ثلاث سنوات على طلاقهن الأخير»⁽⁶⁾.

من خلال هذه الأرقام يتضح لنا أهمية دراسة مثل هذا الموضوع من كل جوانبه الاجتماعية والنفسية والتشريعية لهذا سوف نتعرض في هذه الورقة إلى مجموعة من العناصر: هي التعريف بهذه الظاهرة من الناحية السوسولوجية ثم بعد سأتعرض لبعض البوادر التي تعتبر مقدمات منطقية لحدوث الطلاق، وبعدها سنتناول أنواع الطلاق، وفي الأخير سوف نتطرق إلى أشكال الطلاق في بعض المجتمعات.

تعريفات الطلاق:

لقد أعطي لمفهوم الطلاق عدة تعاريف تختلف باختلاف تصور الباحثين في هذا الموضوع غير أنها تجتمع كلها حول حقيقة واحدة وهي إنهاء العلاقة الزوجية بين فردين متزوجين وفق عقد شرعي (مقبول اجتماعيا).

فهو يعرف لغويا على أنه «رفع القيد مطلقا، ويعرف فقها بأنه رفع قيد الزواج الصحيح في الحال والمآل بلفظ ذلك صراحة أو كناية أو بما يقوم مقام اللفظ في الكتابة والإشارة»⁽⁷⁾. هذا من الناحية اللغوية والفقهاء الإسلامي، أما من الناحية السوسولوجية فيقصد به «انتهاء أو انقطاع الرباط الزوجي بين الزوجين»⁽⁸⁾، ولا يسمى افتراق أي شخصين طلاقا إلا إذا كان بعد زواج شرعي بعقد صحيح سواء كان مكتوبا أو غير

د. كمال بوقرة ————— الطلاق مدخل سوسيوأنثروبولوجي

مكتوب، لأننا نجد في القرنين الأخيرين وخاصة في أوروبا أشكال معينة من العيش المشترك لفردين من جنسين مختلفين ويمارسون علاقات جنسية شأنهم شأن المتزوجين وتستمر هذه العلاقات لفترات زمنية طويلة وقد ينتج عنها أطفال، إلا أن هذه العلاقة لا تعتبر زواجا لهذا إذا انقطعت لا تسمى عملية الانقطاع طلاقا لأنه لم يسبقها زواج رسمي.

فالطلاق إذن هو فك ارتباط اجتماعي وبيولوجي بين رجل وامرأة كانا يشكلان نواة أسرة، ونواة نسق من العلاقات الاجتماعية بين عدد من الأفراد والأسر وبانقطاع هذه الارتباط تزول مجموعة من العلاقات والالتزامات في حين تبقى علاقات والتزامات أخرى، فمن العلاقات التي تزول علاقة الزوجية وبالتالي تسقط الالتزامات والتكاليف الاجتماعية للمطلقين عن بعضهما البعض، كما تنقطع علاقات المصاهرة، بحيث لا يصبح هذا الزوج المطلق صهرا لوالد المطلقة، أما فيما يخص العلاقات التي لا تزول فهي علاقات الأبوة والأمومة والخوالة والعمومة وما يترتب عليهما من حقوق وواجبات إذا نتج عن هذا الزواج أطفال.

بوادر الطلاق:

والآن نحاول أن نتطرق إلى بعض الحالات النفسية والاجتماعية التي تسبق حادثة الطلاق التي قدمها (ولارد والير) والتي أعتبرها من علامات الاغتراب الزوجي والتي تعتبر بوادر لحدوث الطلاق في المستقبل.

1- ظهور اضطرابات وتوتر منفعل في العلاقات الجنسية بين الزوجين الأمر الذي يدفعهما إلى التمثيل والتصنع في الاستجابة والإدعاء المتكلف بالتعاطف والتفاعل في المتعة الجنسية، والثابت في هذه الحالة العاطفي يكون قائما بينهما قبل الوصول إلى الطلاق الفعلي (القانوني) بمعنى أنه يبدأ الشقاق والفراق العاطفي بسبب عدم تواءم أو توافق أو انسجام في رغباتهما الجنسية بشكل يجلب لهما الرضا والمتعة بل يكون لصالح أحدهما عن الآخر.

2- تكسر مظاهر المودة التي تطبع علاقاتهما بحيث يصدم أحد الزوجين أو كليهما في شريكه وفي الصورة التي رسمت له قبل الزواج سواء من طرف المحيطين بهما أو من طرف الشريك نفسه.

3- يعقب تكسر مظاهر المودة نقاشات حادة وطويلة يتخللها شجار يوصلهما إلى اتخاذ قرار متسرع حول الطلاق دون الأخذ بعين الاعتبار العواقب المترتبة عليه.

4- بعد ذلك يحصل انفصال متأزم وحاد بينهما، بحيث يصبح كل طرف يتمسك بأقواله وقراراته ولا يقبل كل ما يصدر عن الطرف الآخر.

5- ثم تتفاقم الأزمة فتصل إلى مرحلة أشد قساوة وألما بحيث يقتربا من حالة الطلاق الحقيقي الذي غالبا ما تعقبه فترة انفصال طويلة الأمد تستدعي إجراءات قانونية للبت في إنهاء علاقاتهما.

6- مرحلة الصراع الذهني ومحاولة إعادة بناء علاقة جديدة بين المتنازعين، إلا أنهما يفشلا في ذلك، لأنهما دخلا اجتماعية متنافرة لا تربطهما روابط نفسية أو اجتماعية بل يواجهها تقطع الرباط العاطفي والعائلي⁽⁹⁾.

إن القارئ لهذه البوادر يستنتج أن أصل مشكلة الطلاق هو عدم التوافق الجنسي، إلا أن هذا غير صحيح في كل حالات الطلاق ولا يمكن تعميمه، لأننا نجد عوامل كثيرة تكون سببا مباشرا أو الغير مباشر في الطلاق وهذا ما سوف نراه عندما نتطرق إلى الفصل الثاني في هذا البحث.

أنواع الطلاق:

في الحقيقة الطلاق واحد وهو انفراط عقد الزوجية بين الزوجين، إلا أن الباحثين فرقوا بين أنواع للطلاق فمن الناحية الفقهية هناك الطلاق الرجعي والطلاق البائن والطلاق البدعي. أما من الناحية السوسولوجية والنفسية فهناك عدة أنواع منها:

1- **الطلاق العاطفي:** وهو عندما يصبح أحد الزوجين أو كليهما لا يشعر بأي مشاعر عاطفية تجاه الشريك بل تجده ربما يشعر بمشاعر سلبية تجاهه والذي يؤدي في أغلب الأحيان إلى الطلاق القانوني.

2 - **الطلاق القانوني:** الذي يقضي بانفراط عقد الزواج.

3- **الطلاق الاقتصادي:** الذي ينطوي على تقسيم الملكية والمال بين المطلق والمطلقة وهذا عادة ما يكون في المجتمعات الغربية حيث ينجر عن الطلاق تقسيم كل ممتلكات الأسرة بين المطلقين.

4 - **طلاق الزوجين مع الاحتفاظ بالأبوة والأمومة:** الذي يتضمن قرارات تأخذ بعين الاعتبار الوصاية على الأبناء والحقوق ورعايتهم وتفقد مصالحهم وشؤونهم.

5- **الطلاق المجتمعي:** ويكون هذا النوع من الطلاق من جراء الطلاق القانوني، حيث تنقطع كل العلاقات الاجتماعية التي كانت قائمة بين المطلقين قبل الزواج.

6- **الطلاق النفسي:** الذي يحاول خلاله أحد الطرفين أو كلاهما اكتساب خاصية الاستقلالية عن الطرف الآخر ومحاولة استرجاع الاستقلال الشخصي الذاتي⁽¹⁰⁾.

طرق الطلاق في بعض المجتمعات:

تختلف طرق وطقوس وأحكام الطلاق من مجتمع إلى آخر وذلك باختلاف ثقافات هذه المجتمعات واعتقاداتها فكما أن هناك مجتمعات تحرم الطلاق مطلقا فهناك مجتمعات لا تعتبر الطلاق مشكلة بل ظاهرة عادية وطبيعية يجب أن يمر بها كل الناس حيث نجد مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية أن معظم الرجال والنساء المتزوجين مروا بتجربة الطلاق.

نجد مثلا الطلاق في كاليفورنيا في الصين يستطيع الزوج أن ينفصل عن زوجته بمجرد أن يكتب لأبيها أو يقول لها (إنك لم تعودي زوجة لي)، أما إذا قالت الزوجة (إنك لم تعد زوجي) فإنها تطرح في اليوم في الحال، وكذلك كان في الصين القديمة للزوج حق الطلاق.. وطبقا لشريعة (مانو) لا يلجأ الهنود إلى الطلاق.. أما في الهند الصينية فإن الطلاق يتم بكل سهولة إذا اتفق الزوجان على ذلك وفي هذه الحالة ينضم الأطفال الصغار إلى الأم والكبار إلى الأب، وندما يكون الطلاق بسبب العقم أو الخيانة فإن المسؤول عن ذلك يدفع للآخر غرامة مالية كبيرة، ورغم هذه السهولة فإن الطلاق نادرا في هذه المجتمعات ذلك أن ثمن المرأة يعادل كل ثروة الرجل.

وفي اليابان فإنه يحق للرجل تطليق زوجته لنفس الأسباب التي ذكرناها فيما يخص الصين، غير أن الطلاق في اليابان نادر لأن المرأة اليابانية سيدة مثالية، وإذا أنجبت فلا تطلق، ويكثر الطلاق فقط في الطبقات الدنيا وينسب ضئيلة فقد تبين من خلال بعض الإحصائيات أن نسبة الطلاق في هذه الطبقات لا يتجاوز (5) خمسة بالمائة.

وعند قبائل الطوارق يكثر الطلاق، وتفخر المرأة بطلاقها، ويعد الطلاق شرفا لها، لأنها سرعان ما تتزوج بعد طلاقها، وتزهوا بكثرة طلاقها وزواجها. أما في مدغشقر فللمرأة حق الطلاق بمجرد رغبتها في ذلك، وفي روما القديمة كان الزوج وحده يستطيع أن يطرد زوجته من المنزل، وقد كتب المؤرخ (بلوتارك) أن (رومالوس) مؤسس روما منح الزوج حق تطليق زوجته إذا عذبت أبناءه أو سجنتهم أو خانتها، وفي هذه الحالة يتحتم عليها أن تعطيه نصف ما تملك فيخصمه إلى (تيريس) «إلهة المحاصيل» كما أن العقم دائما من أسباب الطلاق.

أما عند هنود أمريكا وبالأخص عند قبائل (زونبي) التي تقطن في المكسيك فالطلاق عندهم في يد الزوجة فإذا رأت أن زوجها تغيرت سلوكاته معها وأرادت الانفصال فإنها تنتظر حتى يخرج من الكوخ الذي يقطنانه فتعمد إلى سرج حصانه وإلى كل حوائجه الخاصة به وتعلقها على الباب الخارجي، فإذا عاد الزوج وراءها أيقن بأن زوجته أصبحت مطلقة منه، فيأخذ حوائجه دون أن يدخل بيته الذي يصيح بكل ما يحتويه من حق زوجته.

وكان الطلاق في إنجلترا عار ما بعده عار، وإلى غاية نهاية 1857 كان البرلمان وحده هو الذي يحكم بالطلاق، غير أن هذا النظام تغير عام 1937⁽¹¹⁾.

إن هذه بعض أشكال الطلاق في بعض المجتمعات، أما فيما يخص الديانات فإننا نجد بعض الديانات تحرم الطلاق تحريما مطلقا مثل الأرثوذكسية المسيحية والكاثوليكية بينما نجده مباحا لدى البروتستانت، وكذلك نجد الدين الإسلامي لا يحرم الطلاق ولكن يكرهه باعتباره أبغض الحلال إلى الله.

الهوامش:

- (1) انتوني غيدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، بيروت، 2005.
- (2) معن خليل عمر، علم اجتماع الأسرة، دار الشروق، ط1، الأردن، 2000، ص217.
- (3) www.aluae.net
- (4) www.chihab.net
- (5) معن خليل عمر، نفس المرجع، ص219.
- (6) Schaefer,R and Lamm.R.1992 sociologie Mc Graw_Hill Inc.NewYork.P.399.
- (7) معن خليل عمر، نفس المرجع، ص214.
- (8) نفس المرجع، ص215.
- (9) معن خليل عمر، نفس المرجع السابق بتصريف، ص220-221.
- (10) Schaefer,R and Lamm.R.1992 P402.
- (11) www.alwajd.com